بولادة الولد الثالث ووجبت العدة بالاقراء والاسبيل الى الرجعة وان كانوا في بطن واحد
طلقت بالولد الاول والثاني وانقضت العدة بالثالث والمطلقة الرجعية يتوبين وتتشوف
في العدة اي تجلو وجهها وتصقل خدها هذا اذا كانت المراجعة مرجوة واما اذا كانت تعلم انه لا يراجعها
لشدة بغضها فانها لا تفعل ذلك وانما قيدنا بها لان المبتوتة والمتوفى عنها زوجها تحد على
ما سيجيء وتندب للزوج ان لا يدخل عليها حتى يؤذنها ويعلمها بالتنحي وحفق النعل ولا يساء
الزوج بها اما لمطلقة الرجعية حتى يراجعها وقال زفر لان يساء بها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء
حتى لو وطيها لا يلزم العقر وقال ان في يلزم العقر وينكح مبانته بما دون الثلاث في العدة وبعدها للسنة
اي لا ينكح المبانة بالثلاث مطلقا سواء كانت في العدة ام لا لو كانت المبانة حرة ولا ينكح المبانة
بالثنتين لو كانت امة حتى يطأها غيره مطلقا سواء كان في الحيض او النفاس او الاحرام او هو صائم او هي
صابية وسواء انزل او لا ولو كان ذلك الغير مراهقا اي صبيا قريبا لا البلوغ وقال مالك لا يصح نكاح
اي حتى يطأها بنكاح صحيح وحتى تمضي عدته اي عدة ذلك الغير لا يملك يمين لان وطء المولى ليس بنكاح
وكره النكاح بشرط التحليل بان يقول اتزوجك على ان احللك للزوج الاول وان حللت للاول عند
ابي حنيفة وعندهما يكره النكاح فاسد ولا تحل للزوج الاول وعند محمد النكاح الثاني صحيح ولا تحل
للاول ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث يعني اذا طلق الحرة طلقة او طلقتين ومضت عدتها وتزوجت
بزوج آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث طلقات ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث
كما يهدم الثلاث عندهما وعند محمد وزفر الثاني في لا يهدم ما دون الثلاث ولو اخبرت مطلقة الثلاث
بمضي عدتها ومضي عدة الزوج الثاني والحال ان المدة تحتمل المذكور وهو عدتان له اي للزوج ان
يصدقها ان غلب على ظنه صدقها وادنى هذه المدة عند ابي حنيفة تسعة اشهر ان اقر بالمضي بالاقراء وعندهما
تسعة وثلاثون يوما وان كانت امة فعدتها تصدق في احد وعشرين يوما عنده لحيضتين وخمسة
عشر للطهر وعنده في رواية محمد اربعين

باب الايلاء

والمناسبة ان الطلاق سبب للحرمة والرجعة رافعة لها فكذلك الايلاء سبب للحرمة والفيء رافع لها وهو في اللغة اليمين وهو الحلف
بالله سبحانه وتعالى او بغيره من الطلاق والعتاق او الحج او غير ذلك وفي الشرع هو الحلف على ترك قربان
قربانها اي قربان الزوجة اربعة اشهر او اكثر كقوله والله لا اقربك اربعة اشهر او والله لا اقربك قوله قربانها اي قربان

فالمراد

فالمراد قربان المنكوحة احترازا عن اليمين على ترك وطء الامة من المولى فانه لا يكون ايلاء ان وطئ المولى
وطئ المولى في هذه المدة كفر ان كان يمينا بالله سبحانه وتعالى وان كان يمينا بغيره فجعله جزاء على الحنث
وفي وعند الثلاث في يحنث في يمينه ولا يلزمه الكفارة وسقط الايلاء حتى لو مضت العدة لا يقع الطلاق
والا اي وان لم يطأها ومضت بانت بتطليقة واحدة عندنا وقالا ان في لا يقع الفرقة بمضي العدة
ولكن يتوقف الحكم بعد المدة الى ان يفيء اليها او يفارقها فان ابى ان يفعل فرق القاضي بينهما وتعريقه
تطليقة وسقط اليمين بعد ما بانت لو حلف على اربعة اشهر وبقيت اليمين بعده لو حلف على ابد
بان قال والله لا اقربك ابدا او حلف من غير تقييد بان قال والله لا اقربك ولم يقيد ابدا فلو نكحها
ثانيا وفي لغا والحال انها مضت المدتان بلا فيء بانت بالخرين فان نكحها اي التي وقعت عليها ثلاث
تطليقات بعد زوج آخر لم تطلق بذلك الايلاء بمضي المدة خلافا لزفر ولو وطيها اي التي نكحها بعد
زوج آخر كفر لبقاء اليمين والايلاء فيما دون اربعة اشهر في الحرة حتى لو حلف ان لا يقربها اقل من
اربعة اشهر لم يكن موليا وقال ابن ابي ليلى يكون موليا فان تركها اربعة اشهر بانت بتطليقة وهكذا
ان كان يقول لابي حنيفة اولا فلما بلغه فتوى ابن عباس لا ايلاء فيما دون اربعة اشهر رجع عنه ولو قال
والله لا اقربك شهرين وشهرين وبعد هذه الشهرين يكون ايلاء ولو مكث ساعة بعد ما قال
والله لا اقربك شهرين ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاوليين او قال لا اقربك سنة الا يوما او
ساعة او قال حاكمه بالبصرة والله لا ادخل مكة والحال انها هي اي المنكوحة فيها لا يكون موليا في
الصور الثلاث خلافا لزفر في الثانية فان عنده يكون موليا وان حلف بحج او صوم او صدقة
او عتق او طلاق او الى من المطلقة الرجعية وهي في العدة بان قال والله لا اقربك اربعة اشهر فهو
مول في جميع الصور وفي العتق خلافا لمحمد لو قال اذا قربتك فعبدي حر صلاة لا يكون موليا وعند محمد يكون موليا ومن المبانة اي لو آلى من المبانة بتطليقة او تطليقتين وهي في العدة
وفي الاجنبية لا يكون موليا ومدة الايلاء الامة شهران وقال الشافعي اربعة اشهر وان عجز المولى
عن وطيها بمرض او رتق او قرن بفتح القاف استرخاء الرحم بعظم او لحم وهو الربق بالكسر او ما
ماثع يخرج من سلوك الذكر اما غدة غليظة او لحمة مرتفعة او عظم كذا في الطلبة او بالصغر او بعد
مسافة لا تقطع باربعة اشهر فيفيء وقال ان مضى لا في الايلاء بالجماع وهو مذهب الطحاوي

او رجوعه ان يقول فئت اليها

رجعت